الممثلية الدائمة لجمهورية العراق
جلسة المشاورات 5/ شباط /2026

القانون الدولي الانساني وتحقيق السلام

تؤكد جمهورية العراق التزامها التام بمبادئ القانون الدولي الإنساني ومعاهدات نزع السلاح، وحرصها على حماية المدنيين وضمان استمرار الخدمات الأساسية أثناء النزاعات المسلحة، ويعكس هذا التوجه موقف العراق الثابت في المؤتمرات والمنتديات الدولية، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح في جنيف والمشاركة في المنتدى العربي للسيطرة على الأسلحة. كما يولي العراق أهمية كبيرة لتعزيز الالتزام بمعايير نزع السلاح للأغراض الإنسانية، من خلال مراقبة نقل الأسلحة والالتزام بالحظر القانوني والتقارير الدورية المتعلقة بالأسلحة، إضافة إلى التدريب العسكري والتوعية على قواعد القانون الدولي الإنساني لتعزيز حماية المدنيين والأعيان المدنية، مع تشجيع التعاون متعدد الأطراف مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لضمان المراقبة المستمرة والالتزام بالمعايير الإنسانية. ويعمل العراق على إدماج الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح في مفاوضات السلام بطريقة تبني الثقة بين الأطراف وتحمي المدنيين، بما في ذلك تدابير مراقبة الأسلحة، والتسريح، وإعادة الإدماج، مع إشراك أطراف محايدة للرقابة والمتابعة، وتعتمد الشفافية والمساءلة عبر تقارير دورية ولجان متابعة مشتركة للتحقق من الالتزام بالاتفاقيات. وتشكل عمليات إزالة الألغام وجمع وتدمير المخزونات، بالإشراف الوطني ودعم الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الدولي، عنصراً حيوياً في حماية المدنيين، وتمكين العودة الآمنة للنازحين وإعادة فتح الأراضي الزراعية والبنية التحتية، بالإضافة إلى الإصلاح البيئي لتسهيل إعادة الحياة الطبيعية للمجتمعات المتأثرة بالنزاع. ويسعى العراق لضمان استمرار الالتزام بالمعاهدات الدولية من خلال دمجها في التشريعات الوطنية وعدم الانسحاب أو تعليق العمل بها خلال النزاعات، بما يضمن حماية المدنيين وتقليل آثار النزاعات المسلحة، مع اعتماد آليات متابعة وطنية بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لضمان التنفيذ المستدام والفعال لهذه الالتزامات. وتعكس التجربة العراقية أن تعزيز الالتزام بالمعايير الإنسانية ودمج نزع السلاح في مفاوضات السلام وتنفيذ برامج إزالة الألغام بالتعاون بين الجهات الوطنية والدولية يشكل نهجاً عملياً لحماية المدنيين، ودعم العودة الآمنة للنازحين، وبناء قدرات صمود طويلة المدى للمجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

اجراءات على الارض

بعد تحرير المدن العراقية من تنظيم داعش، شرعت الحكومة العراقية، بالتعاون مع وزارة الدفاع ودائرة شؤون الألغام وUNMAS، في إزالة ملايين الأمتار الملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة لضمان عودة

المدنيين بأمان إلى منازلهم. كما قامت القوات بجمع وتدمير المخزونات العسكرية المتروكة لتقليل المخاطر على السكان المدنيين ومنع استخدامها في النزاعات المستقبلية. وتم تنفيذ برامج التسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين بالتعاون مع الأمم المتحدة لدعم الاستقرار وبناء الثقة المجتمعية. وأُنجزت حملات توعية مجتمعية لحماية الأطفال والنساء والمزارعين من المخاطر، مع إصلاح الأراضي الزراعية وإعادة فتح البنية التحتية الحيوية. وقد عزز هذا التعاون بين الجهات الوطنية والمنظمات الدولية فعالية الإجراءات وسرعة التعافي. ويؤكد العراق أن هذه التجارب العملية تترجم التزاماته بالقانون الدولي الإنساني ومعاهدات نزع السلاح على أرض الواقع، بما يخدم حماية المدنيين واستدامة السلام.

إجابة العراق على استفسارات حول نزع السلاح وحماية المدنيين

.1تعزيز الالتزام بمعايير نزع السلاح للأغراض الإنسانية

تؤكد جمهورية العراق التزامها الصارم بالمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومنع انتشاره، كما ورد في بيانات وزارة الخارجية العراقية. ويعزز هذا الالتزام من خلال:

- **الرقابة على نقل الأسلحة** عبر التشريعات الوطنية وآليات الرقابة القانونية لمنع وصول الأسلحة إلى الجماعات غير الحكومية.
- **الحظر القانوني والاستعراضات القانونية للأسلحة** لضمان عدم استخدامها بطرق تشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.
- **التدريب العسكري والتوعية** على قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والأعيان المدنية.
- **التعاون متعدد الأطراف** مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لضمان المراقبة المستمرة والامتثال للمعايير الإنسانية.

مثال عراقي عملي :العراق شارك في برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام ومراقبة الأسلحة بعد تحرير المدن من تنظيم داعش، ما ساهم في حماية المدنيين والحد من المخاطر طويلة المدى.

.2دمج الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح في مفاوضات السلام

تسعى العراق إلى إدماج التزامات نزع السلاح في مفاوضات السلام بطريقة **تبني الثقة وتحمي المدنيين،** من خلال:

- **تضمين ترتيبات مراقبة الأسلحة، التسريح، وإعادة الإدماج** في الاتفاقيات، مع إشراك أطراف محايدة للرقابة والمتابعة.
- **الشفافية والمساءلة** من خلال لجان مشتركة وتقارير دورية تتيح التحقق من الالتزام بالاتفاقيات.
- **تدابير حماية المدنيين خلال الانتقال العسكري للسلام،** مثل جمع الأسلحة وإزالة الذخائر بطريقة آمنة.

الخبرة العراقية :برامج إعادة الإدماج والتسريح بعد داعش نفذت بالتعاون مع الأمم المتحدة، ما ساعد على حماية المدنيين وتعزيز استقرار المناطق المحررة.

.3دور تدابير نزع السلاح في التعافي والعودة الآمنة

تساهم عمليات نزع السلاح في **دعم التعافي المجتمعي وإعادة النازحين**، عبر:

- **إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة** لتمكين الاستخدام الآمن للأراضي الزراعية والبنية التحتية.
- **جمع وتدمير المخزونات** لتجنب إعادة استخدامها في النزاعات المستقبلية.
- **إعادة الإدماج والإصلاح البيئي** لخلق بيئة آمنة ومستدامة للسكان المدنيين.
- **التعاون مع الأمم المتحدة (UNMAS) والمنظمات الإنسانية** لتوفير الدعم الفني والتدريب والتمويل، وضمان سلامة المدنيين.

التجربة العراقية :إزالة الألغام في الموصل والفلوجة فتحت المجال لعودة السكان وإعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل آمن.

.4الضمانات الوطنية لضمان استمرار الالتزام بالمعاهدات

تسعى العراق لضمان استمرارية الالتزام بمعاهدات نزع السلاح حتى أثناء النزاعات من خلال:

- **الترسيخ التشريعي** للمعاهدات في القوانين الوطنية لضمان الالتزام الدائم.
- **عدم الانسحاب أو تعليق العمل بالمعاهدات** خلال النزاع، بما يحمي المدنيين ويخفف آثار النزاعات المسلحة.
- **آليات وطنية للمتابعة والمراقبة** بالتعاون مع وزارة الدفاع ودائرة شؤون الألغام لضمان التنفيذ المستدام.
- **التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية** لضمان التحقق من الالتزام ورفع قدرات الفرق الوطنية.

الخبرة العراقية :استمر العراق بتنفيذ برنامج إزالة الألغام وفق اتفاقية أوتاوا، مع دعم من UNMAS ومنظمات دولية لضمان السلامة المستدامة للمدنيين.

الخلاصة

تُظهر التجربة العراقية أن **تعزيز الالتزام بالمعايير الإنسانية، دمج نزع السلاح في مفاوضات السلام، وتنفيذ برامج إزالة الألغام بالتعاون بين الجهات الوطنية والدولية**، يشكل نهجًا فعالًا لحماية المدنيين، دعم العودة الآمنة للنازحين، وبناء قدرات صمود طويلة المدى للمجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

إليك الإجابات **من منظور عراقي متخصص بالقانون الدولي الإنساني** على الأسئلة الأربعة، مع التركيز على **التجربة العراقية العملية، الإطار القانوني الدولي، والجهود الوطنية لتعزيز الحماية المدنية:**

1. كيفية تعزيز الدول التزامها بمعايير نزع السلاح للأغراض الإنسانية

تعزيز الالتزام بمعايير نزع السلاح يستلزم تبني **نهج شامل ومتعدد المستويات** يشمل:

- **الرقابة الوطنية على نقل الأسلحة** :إنشاء آليات فعّالة لمراقبة تصدير واستيراد الأسلحة، بما يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات نزع السلاح، لضمان عدم وصول الأسلحة إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية.
- **الحظر القانوني والالتزام بالمعاهدات الدولية** :الالتزام الصارم بمعاهدات نزع السلاح مثل معاهدة الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية الألغام المضادة للأفراد، مع دمج هذه الالتزامات في التشريعات الوطنية.
- **الاستعراضات القانونية للأسلحة** :إجراء تقييم قانوني مسبق لجميع الأسلحة والتقنيات الجديدة للتأكد من مطابقتها للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك منع استخدام أسلحة تسبب معاناة غير ضرورية للمدنيين أو أضرارًا واسعة النطاق على البيئة.
- **التدريب والتثقيف العسكري** :تدريب القوات المسلحة والجهات الأمنية على مبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالأسلحة، وتكثيف البرامج الوطنية لتوعية صناع القرار بمخاطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

الخبرة العراقية :العراق تبنى منذ انتهاء النزاعات إجراءات وطنية لمراقبة الأسلحة، واشتراكه في برامج الأمم المتحدة لنزع الألغام وإزالة الذخائر غير المنفجرة أسهم بشكل ملموس في الحد من المخاطر على المدنيين.

2. الممارسات الجيدة لدمج الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح في مفاوضات السلام

- **إدراج بنود نزع السلاح في الاتفاقيات بشكل تدريجي وبناء الثقة** :ضمان أن تشمل الاتفاقيات ترتيبات واضحة لمراقبة الأسلحة، التسريح، وإعادة الإدماج، مع إشراك أطراف محايدة للرقابة.
- **آليات التحقق والمساءلة** :إنشاء لجان مشتركة لمراقبة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالأسلحة، بما يمنح جميع الأطراف الثقة في التزام الطرف الآخر.
- **حماية المدنيين خلال الانتقال العسكري للسلام** :وضع ترتيبات محددة لحماية المدنيين أثناء جمع الأسلحة أو إزالة الذخائر، بما يضمن عدم تصعيد النزاع أو تعريض السكان المدنيين للخطر.
- **الشفافية والإبلاغ الدوري** :مشاركة نتائج عمليات نزع السلاح مع الجهات الوطنية والدولية والمنظمات الإنسانية لتعزيز الثقة المتبادلة واستدامة الاتفاقات.

الخبرة العراقية :خلال مرحلة ما بعد داعش، اعتمد العراق برامج إعادة دمج وتسريح عناصر الجماعات المسلحة بالتنسيق مع الأمم المتحدة، مع رصد التزامات نزع الأسلحة لضمان حماية المدنيين وتعزيز استقرار المناطق المحررة.

.3دور تدابير نزع السلاح في تحقيق التعافي والعودة الآمنة

- **إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة** :تمنع وقوع إصابات للمدنيين وتتيح إعادة استخدام الأراضي الزراعية والبنية التحتية.
- **تدمير مخزونات الأسلحة بشكل آمن** :يقلل من المخاطر طويلة الأمد ويمنع استغلالها في نزاعات لاحقة.
- **جمع الأسلحة وإعادة الإدماج** :يسهّل إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي ويخفف التوترات المحلية.
- **الإصلاح البيئي** :معالجة الأضرار البيئية الناتجة عن النزاعات المسلحة يسهم في إعادة الحياة الاقتصادية ويهيئ الظروف لعودة النازحين بأمان.

الخبرة العراقية :مشاريع إزالة الألغام وجمع الأسلحة بعد تحرير المدن العراقية أسهمت في إعادة النازحين، وفتحت الطريق لإعادة الإعمار والتعافي المجتمعي بشكل مستدام.

4.الضمانات الوطنية والمؤسسية لضمان استمرار الالتزام بمعاهدات نزع السلاح

- **الترسيخ التشريعي والرقابي** :دمج الالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح في القوانين الوطنية لضمان استمرار الالتزام حتى في زمن النزاع.
- **عدم الانسحاب أو تعليق المعاهدات أثناء النزاع** :الحفاظ على الالتزامات الدولية يضمن استمرارية حماية المدنيين وتقليل المخاطر الإنسانية.
- **آليات وطنية للمتابعة** :تأسيس لجان وطنية مستقلة لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات، والتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لضمان التحقق المستمر.
- **التدريب والتعليم المستمر** :تعزيز القدرات الوطنية للقضاة والسلطات التنفيذية على مراقبة الالتزام بالمعاهدات وتطبيق الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.

الخبرة العراقية :العراق حافظ على التزاماته بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة، بما في ذلك معاهدات الألغام والذخائر العنقودية، مع دعم برامج المراقبة والتحقق الدولية لضمان تنفيذ الالتزامات حتى بعد انتهاء النزاع.